وضعية المصارف على مشارف مرحلة الدمج وصرف الموظفين

لم يعد خافيا على احد ان الانهيار الاقتصادي في لبنان طال جميع قطاعات الخدمات والانتاج وفي مقدمها القطاع المصرفي والنقدي بسبب تعثر لبنان عن سداد ديونه ، مما انعكس سلبا على تصنيفه وبالتالي وضعية المصارف اللبنانية .

بالمقابل لا تزال الحملة الممنهجة على المصارف قائمة وشهدنا بالامس فصولا منها .

امام هذا الواقع تقوم المصارف باقفال عدد من الفروع في المناطق لاسباب اقتصادية ومن اجل الدخول بسهولة دون تعثر الى عملية الدمج المرتقبة ، كما اكد محامي جمعية المصارف بول مرقص وقال ان اقفال عدد من المصارف هو بسبب الضرورة او هناك رغبة في طرح نفسها للدمج عند اعادة هيكلة القطاع المصرفي .

هذه الاجراءات تفرض الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين ولكن ضمن بروتوكولات تسمى الصرف الاقتصادي لا التعسفي بحسب مرقص ووفقا لقانون وتبلغ وزارة العمل بذلك .

يبقى الاحتياطي الالزامي السند الاخير للمصارف الخاصة لاعادة النهوض والحفاظ على اموال المودعين والطبقة الوسطى اللبنانية في وجه مجموعة السلاح والسياسة التي تسعى الى استخدامها عبر ضرب المصارف والمصرف المركزي

https://www.vdl.me/special-reports/%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D9%88%D8%B5%D8%B1/